لما يأتي من انه يقول فيما يأتي و لم يثبت الحصر يقينا الجواز انه فلا بد من زيادة
ابطالها هنا او هناك حتى يستقيم الكلام قوله و وجه ضبطه اي الحصر
ثم ان هذا الحصر استقرائي كما قيل والغالب فيه انه لا يورد بين النفي و الاثبات
كما هنا على خلاف الغالب و اما الذي يورد بين النفي و الاثبات فهو الحصر
العقلي قوله اما ان يقبل القسمة اي ذو ان يقبل القسمة اي صاحب
قبول للقسمة و المراد بها هنا القسمة الوهمية و هي فرض شيء
عن شيء فانها التي يقبلها الكم لا القسمة الفعلية التي هي من الانفصال
و فسرت باحداث هوية في الجسم فان القابل لها هو الهيولى عندهم
و يقبلها الجسم لكن انما بواسطة الهيولى قوله لذاته متعلق بيقبل
يخرج به ما يقبلها لكن لا لذاته بل بواسطة الكم القائم به كالجسم فانه
يقبل القسمة الوهمية بسبب عروض الكم المتصل له قوله الاول و هو
ما يقبل القسمة لذاته و قوله و الثاني اي مصدوق قوله او لا قوله
بالنسبة الى الغير اي يحتاج العقل في تعقله الى تعقل امر اخر و هو
النسب السبعة اعني الاضافة والمتى و الاين فان كل واحد منها
يتوقف تعقله على تعقل شيء و لذا سميت نسبا لان النسبة لا
تعقل الا بين اثنين مثال الاضافة كالابوة و البنوة يتوقف تعقل
الابوة على تعقل البنوة و بالعكس و المتى و هو حصول الشيء
في الزمان نسبة بينه و بين الزمان فيتوقف تعقل ذلك الحصول على
شيئين هما ذلك الشيء و الزمان و هكذا البواقي قوله الثاني و هو
الذي لا يتوقف تعقله على تعقل الغير قوله و لا يرد على الحصر الوحدة
حاصل الايراد ان يقال و الوحدة و النقطة غير داخلتين تحت
شيء من المقولات العشر فلا يتم الحصر و النقطة عرفتها بانها شيء
ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا و الوحدة عرفت بكون الشيء لا ينقسم
وضدها الكثرة قوله اذ لا وجود لهما خارجا جواب عن الايراد المذكور
حاصله انهما انما يردان لو كانا موجودين على تقدير ان يكونا عرضين
كما قال المورد نحن نمنع انهما عرضان اذ لا وجود لهما خارجا و في كلامه
اشارة لقياس اقتراني من الشكل الثاني حاصله ان يقال العرض
بنقطة او وحدة و ينعكس لنفي لنا كل موجود في الخارج و لا شيء
من النقطة و الوحدة موجود في الخارج فلا شيء من العرض
بنقطة او وحدة و ينعكس لنفي لنا لا شيء من النقطة و الوحدة
بعرض قوله ان سلمنا جواب ثان عن الايراد المتوقف الاول بالمنع

النقطة

٦

و الثاني بالتسليم بمعنى نمنع او لا كونهما موجودين سلمنا وجودهما فلا يردان ايضا لان الانحصار
انحصار الاعراض في التسع بمعنى ان كل عرض مندرج تحتها فانا لو ادعينا ان الاجناس العالية
للعرض منحصرة في التسع قوله بل حصرنا فيها المقولات اي حصرنا المقولات في التسع على
معنى ان هذا الحصر مبني على ان كل ما هو جنس عال للاعراض فهو منحصر في التسع قوله
واعلم شروع في اعتراضين واردين على الحصر ايضا فان دعوى انحصار المقولات في العشر
يتضمن امرين الاول ان هذه العشر اجناس عالية الثاني انه ليس ثم جنس عال غيرها
و كلا الامرين غير تام اما الاول فقد اشار لمنعه بقوله لم يثبت كونها اي لا نسلم ان كل
واحد من هذه المقولات جنسا فضلا عن ان يكون عاليا لان جنسيتها لما تحتها مبني على ان
تلك الافراد المندرجة تحتها مختلفة بالحقيقة و انها ذاتية لها فيكون صدقها عليها صدق
الحيوان على الانسان و الفرس مثلا و جاز ان تكون هذه الافراد مع كونها مختلفة بالحقيقة
غير مندرجة تحتها اندراج النوع تحت الجنس لجواز ان تكون هذه المقولات التسع من
قبيل العرض العام فيكون صدقها على تلك الافراد المختلفة صدق العرض العام على
موضوعه كصدق الماشي على الانسان و الفرس و نحوهما قوله و على تقدير جنسيتها ايراد
ثان اي فنمنع او لا اجناسا كما سبق سلمنا انها اجناس لكن لا نسلم انها اجناس عالية
لجواز ان تكون الافراد المندرجة تحتها انواعا حقيقية و ليست اجناسا فتكون حينئذ
جنسا مفردا على تقدير انه لا جنس فوقها فانه حينئذ يكون ما تحتها انواعا و لا جنس
فوقها و هذا هو الجنس المفرد او يندرج اثنان من تلك المقولات التسع تحت جنس آخر فيكون
ذلك المندرج جنسا متوسطا ان قدرنا ان الذي اندرج تحته اجناس ايضا او يكون
جنسا سافلا ان قدرنا ان المندرج تحته انواع قوله و لم يثبت الحصر اشار الى القدح
في الامر الثاني و هو انه ليس ثم جنس عال آخر مع انه لا مانع من ان يوجد جنس
عال غير التسعة الاعراض فلا يتم الانحصار في التسعة حينئذ ثم انه يأتي اي من
التعاريف للجوهر و الكم و الكيف قوله ليس تحديدا اي تعريفا بالحد و هو ما كان بالذاتيات
قوله لانها رسوم علة لكون التعاريف المذكورة ليست حدودا و البسائط يطلق على
ثلاثة معان الاول ما لا يتركب من اجناس مختلفة الطبائع بحسب الحس فتشمل العناصر
و الافلاك و الاعضاء المتشابهة بهذا المعنى الثاني ما يكون كل جزء مقدار منه بحسب
الحقيقة مساويا للكل في الاسم و الحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك و الاعضاء
المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر و لا تشاركها في اسمها و حدودها الثالث
ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا بالكلية في الاسم و الحد فتندرج
فيه العناصر و الاعضاء المتشابهة دون الافلاك قاله القاضي مير قوله لا يكون الا للمركبات
اي من جنس و فصل و هذه المقولات اجناس عالية فلا جنس فوقها قوله انه موجود لا في
موضوع هذا تعريف الحكماء و اما المتكلمون فعرفوه بانه المتحيز بالذات و عرفه جماعة

Copyright King Saud University